

تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي في ظل بيئة المحاسبة الجزائرية - رأي مهني -

Evaluating The application of The Financial Accounting System In The Algerian Accounting Environment -Professional Opinion-

غنية بن حركو*

¹ جامعة عباس لغرور خنشلة (الجزائر)، benharkou.ghania@univ-khenchela.dz

تاريخ القبول: 2022/11/01

تاريخ الاستلام: 2022/03/15

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى معرفة واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في ظل تحديات البيئة المحاسبية الجزائرية، وبغية الحصول على البيانات اللازمة والأكثر ارتباطاً بالواقع تم الاستعانة باستبيان موجه إلى عينة من الفاعلين في مجال المحاسبة، وخلصت الدراسة إلى أن الجزائر قامت بإصلاح نظامها المحاسبي بهدف تقريب الممارسة المحلية إلى الممارسة الدولية بتطبيق نظام محاسبي مالي مستوحى من معايير المحاسبة الدولية، إلا أنه لم يحقق الأهداف المرجوة منه بعد سنوات من التطبيق، وهذا يرجع إلى الصعوبات الموجودة في البيئة المحاسبية الجزائرية والتي تحول دون التطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي والتي تتمثل في ضعف التأهيل الأكاديمي، إضافة إلى جمود القواعد الجبائية.

الكلمات المفتاحية: تقييم، نظام محاسبي مالي، بيئة المحاسبة الجزائرية.

الترميز الاقتصادي JEL: M41، M40.

Abstract :

This research aims to determine the extent to which the accounting and financial system is applied, especially in the context of Algeria. In order to do so, a survey has been distributed on a sample of the main actors in the field including academics, practitioners and tax administration executives. The collected data has been processed and analyzed using a pallet of statistical methods. Results show that Algeria has already undertaken the reform of its accounting and financial system in accordance with the directives of the IAS. However, after years, the objectives of this reform have not yet been reached. This is mainly due to the multiple barriers that characterize the accounting environment in Algeria, such as weak qualifications of the practitioners, out dated fiscal laws.

Keywords Evaluating, accounting and financial system, accounting environment in Algeria

JEL Classification Codes : M41, M40.

مقدمة:

ينبغي لأي دولة تريد التوافق مع البيئة الدولية والاندماج فيها أن تتوفر على مقومات تساعد في ذلك ومن هذه المقومات: بيئة معولمة أو في طريقها إلى البيئة المعولمة، أي أن تتوافق مع صفات العولمة من حيث الانضمام إلى المؤسسات الدولية وفي مقدمتها منظمة التجارة العالمية OMC وشروطها واتفاقياتها، منظمة البورصات العالمية IOSCO، مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB وغيرها. تكييف التشريعات والقوانين والأنظمة وتعديلها بما يتوافق مع المتطلبات الدولية وإزالة أي تعارض أو عدم تطابق معها بحيث يسهل تطبيق المعايير الدولية في مجالات الصناعة والتجارة والمحاسبة وغيرها. أن تكون البيئة الاقتصادية للبلد هي بيئة الاقتصاد الجزئي أي بيئة الوحدات الاقتصادية (الشركات) وهنا يتراجع دور الدولة إلى كونه دوراً تنظيمياً وتنسيقياً وليس دوراً قائداً أو موجهاً أو مسيطراً أو مالكاً.

الجزائر وسعيها منها للاندماج في الإقتصاد العالمي قامت بسلسلة من الإصلاحات الإقتصادية التي ترمي للتحويل إلى إقتصاد السوق. بكل ما يحمله هذا النهج من إنفتاح وحرية إنتقال الأموال، وتوجهت هذه الإصلاحات بتفعيل السوق المالي وظهور بورصة القيم المنقولة وإبرام إتفاق

شراكة مع الإتحاد الأوروبي والمفاوضات الرامية لإنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة. والنظام المحاسبي الجزائري الذي أصبح عقيما أمام كل هذه التغييرات التي طرأت على الساحة الدولية بشكل عام وعلى الساحة المحلية بشكل خاص، وكتتويج لهذه الإصلاحات قامت الجزائر بإصلاح نظامها المحاسبي بتطبيق النظام المحاسبي المالي المستوحى من معايير المحاسبة الدولية، وبذلك تكون قد دخلت مرحلة جديدة تجبرها على السعي أكثر إلى إرساء قواعد متينة لهذا الإصلاح المحاسبي.

فإذا كانت المحاسبة في النظام السابق مقيدة بإدماج القواعد الجبائية، فإن النظام الجديد يفرض استقلالية القانون المحاسبي بالنسبة للقانون الجبائي مما ينتج عنه الفصل بين المحاسبة والجبائية، وهذا يتطلب بالضرورة تغييرات كبيرة في النصوص الجبائية بحيث تكون مطابقة لأحكام المحاسبة المالية الجديدة، كذلك بالنسبة لمهنة المحاسبة التي تعتبر من المهن الاجتماعية وثيقة الصلة بالاقتصاد والتنمية الاقتصادية، وغالباً ما تتطور مهنة المحاسبة بما يتناسب ودرجة التطور الاقتصادي للبلد. خاصة أن أهم أدوارها هو توفير المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات. ولكي يتمكن ممارس مهنة المحاسبة من القيام بدوره يجب أن تتوفر لديه المعارف الأساسية في مجالات: المحاسبة، المراجعة والضرائب، والمعرفة العامة في مجال الأعمال والبيئة المحيطة بها، إلى جانب مجموعة من المهارات في مجالات الاتصال، نظم المعلومات، اتخاذ القرارات، القيادة، والتعامل المهني من خلال التأهيل والتدريب المهني، ومختلف المعارف التي يتلقاها من خلال تعليمه العام والمتخصص، كل هذا يجعله مؤهل للمزاولة المهنة. وأمام هذا الطرح يأتي السؤال التالي:

هل توجد تحديات في البيئة المحاسبية الجزائرية تحول دون التطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي؟

وتدرج تحت هذا السؤال عدة أسئلة فرعية كالتالي:

- هل هناك تحديات في البيئة المهنية تحول دون التطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي؟
 - هل هناك تحديات في البيئة التعليمية تحول دون التطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي؟
 - هل هناك تحديات في التنظيم الجبائي تحول دون التطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي؟
- فرضيات البحث: للإجابة على التساؤلات السابقة تبيننا فرضيات الرئيسية والفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الرئيسية:

لا توجد تحديات في البيئة المحاسبية الجزائرية تحول دون التطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي؟

الفرضيات الفرعية:

- لا توجد تحديات في البيئة المهنية تحول دون التطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي؛
 - لا توجد تحديات في البيئة التعليمية تحول دون التطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي؛
 - لا توجد تحديات في التنظيم الجبائي تحول دون التطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي.
- أهمية البحث: في أنه يمس منطقة بحثية هامة في حقل المحاسبة وذلك في سياق التحولات التي يعرفها الاقتصاد الجزائري، وبذلك تبرز أهمية الوقوف على مراحل وإجراءات تطبيقه والجهود المبذولة من قبل السلطات الجزائرية لتكثيف النظام المحاسبي المالي مع البيئة المحاسبة في الجزائر خاصة منها البيئة الجبائية، المهنية والتعليمية بعد فترة من تطبيق الفعلي.
- منهج البحث: للوصول إلى الأهداف المرجوة والإجابة على التساؤل المطروح اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي استناداً إلى ما كتب حول النظام المحاسبي المالي في الجزائر وذلك بالرجوع إلى الدوريات والمراجع العلمية والمعلومات التي تم جمعها، إضافة إلى المنهج الإستقرائي لدراسة وتحليل التحديات التي واجهها النظام المحاسبي المالي في ظل البيئة المحاسبية في الجزائر وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي **spss**،
- الدراسات السابقة: هناك العديد من الدراسات التي تناولت النظام المحاسبي المالي وقد خترنا منها:

- **ظاهر شاهر القشي " واقع ومعوقات تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية وسبل الحد منها في المؤسسات الجزائرية" مجلة رؤى إقتصادية، العدد 06 جوان 2014**، جامعة الوادي الجزائر، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى قدرة المؤسسات الجزائرية على تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، وتحديد المعوقات التي تحول دون تلك القدرة وقد توصلت الدراسة إلى أن المؤسسات الجزائرية لا تملك القدرة على التطبيق الفعلي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية وذلك على المدى القصير والمتوسط، وهناك تدني كبير

جدا في قدرة مؤسسات التشريع، ومؤسسات التعليم، ومؤسسات التدقيق والرقابة على الإلمام وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، بسبب مجموعة من المعوقات (سرعة تبني معايير الإبلاغ المالي، ضعف الإدارة المالية بالمؤسسات، عدم جاهزية المؤسسات الجزائرية، عدم وجود هيئة أو جمعية أو مؤسسة مهنية مستقلة مخول لها منح شهادات مهنية أو مقامة التغيير، وقدمت هذه الدراسة مجموعة من التوصيات من بينها الدعوة إلى إستقلالية مهنة تدقيق الحسابات، وإعادة الخطط الدراسية في أقسام المحاسبة بشكل يواكب عمليات القياس والإنصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية، والأهم دعوة إلى وضع سبل جديدة للحد من مقاومة التغيير.

- حمزة العرابي "المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق" أطروحة دكتوراه جامعة بومرداس الجزائر، 2013، أوضح هذا البحث مدى توافق البيئة المحاسبية الجزائرية مع متطلبات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، وخرجت هذه الدراسة بمجموعة من النتائج هي أن الخصائص الاقتصادية، القانونية، البيئة التعليمية وثقافية في الجزائر لا تتوافق مع متطلبات التطبيق لسليم لمعايير المحاسبة الدولية، ووجود معوقات تحد من تطبيق النظام المحاسبي المالي، وقد أوصى الباحث بمجموعة من التوصيات منها ضرورة تعزيز دور السوق المالي الجزائري والقيام بحملات توعوية شاملة وهادفة لتشجيع الشركات الاقتصادية على دخول البورصة، وفتح المجال أمام البنوك الخاصة، وبذل جهود أكثر فيما يخص التشريع الضريبي مع تعزيز إستقلالية الممارسات المحاسبية عن التوجهات الضريبية، وتعزيز مهنة محافظ الحسابات لإعتباره الضامن الأول لمصداقية المعلومات المالية، مع إستبدال معيار الإلتزام من المعيار المتعلق بحجم النشاط وعدد العمال إلى معيار الإلتزام على أساس عدد المساهمين او على أساسا المقارنة بين الإدارة المسيرة والمساهمين: إذا كانت الإدارة المسيرة هي المساهمين يتم مسك محاسبة مبسطة أما إذ كان العكس فيتم مسك النظام المحاسبي المالي؛

من خلال الدراسات السابقة، التي إستفدنا منها في إثراء موضوع الدراسة، هناك تباين في معالجة الموضوع، حيث ان معظم الدراسات كانت متزامنة مع إعداد مشروع النظام المحاسبي المالي وبداية تطبيقه الفعلي فهي دراسات إستكشافية بالدرجة الأولى، أما هذه الدراسة فهي دراسة تحليلية تقيمه لواقع تطبيق النظام المحاسبي المالي والتحديات التي تواجهه في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية بعد سنوات من التطبيق الفعلي، كما ركزنا في تحليلنا على ثلاث بيئات هي البيئة المهنية، التعليمية (التعليم الجامعي) والبيئة الجبائية.

2- النظام المحاسبي المالي : ويشكل الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية دليلا لإعداد المعايير المحاسبية، وتأويلها وإختيار الطرق المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات وغيرها من الأحداث غير معالجة بمجرب معيار أو تفسير، حيث يتكون لإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية من:

- المفاهيم التي تشكل أساس إعداد وعرض الكشوف المالية؛ (القرار المؤرخ في 26 جويلية، 2008)

- يحدد مجال التطبيق؛

- المبادئ والفرضيات المحاسبية المقبولة قبولا عاما (cerille, 2008, pp. 23-29)؛

- تعريف الأصول والخصوم، المنتجات والأعباء؛

- كما يحدد طرق التنظيم والتسيير المحاسبي.

وقد عرف المشرع الجزائري المحاسبة المالية في القانون 07-11 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007 على أنها " نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته. ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية"

2- البيئة المحاسبية في الجزائر: (القانون 07-11، 25 نوفمبر 2007)

1-2- البيئة الجبائية: إن التعديلات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي الجديد سواء على مستوى المفهوم التسجيل والتقييم ستكون لها أثر جبائي. وبهدف إحداث إنسجام سارعت السلطات إلى إتخاذ بعض التدابير التي رافقت تطبيق النظام المحاسبي على مراحل حتى تتمكن من تقليص فجوة البعد بين النظام المحاسبي والنظام الجبائي، وذلك منذ صدور النظام المحاسبي المالي في 2007/11/25 وبداية تطبيقه في 2010/01/01 (الفترة الإنتقالية)، الإجراءات التي جاءت في قوانين المالية السنوية والتكميلية لسنوات (2008-التكميلي 2009-2010-2011-2014-2017-2018) (بن توتة، 2011)

النظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير المحاسبية الدولية، يختلف تماما عن المخطط الوطني للمحاسبة، ذلك أن المبادئ والقواعد التي يحتوي عليها معدة وفق نظرة اقتصادية بحتة وليس نظرة قانونية وجبائية، بشكل يبرز بوضوح إستقلالية القواعد المحاسبية عن القواعد الجبائية، بمعنى أن القواعد المحاسبية يتم إعدادها دون تحقيق أهداف القواعد الجبائية منها، فمثلا إذا تحصلت المؤسسة على عتاد بواسطة عقد إيجار التمويل وفقا للنظام المحاسبي المالي يعتبر أصل وتسجله لديها في الميزانية وتسجل اهتلاكه وخسائر قيمته لديها، لأن المؤسسة تستفيد من المنافع الاقتصادية المستقبلية له وتتحمل المخاطر المرتبطة به، وهو الواقع الاقتصادي للعملية، بينما المخطط الوطني للمحاسبة لا يعترف به كأصل ولا يتم تسجيل اهتلاكه وخسائر قيمته لديها، رغم أن المؤسسة تستعمله وتستفيد منه، ويشترط ملكية المؤسسة للأصل حتى تسجله لديها، ويؤدي هذا الاختلاف إلى التأثير على القواعد الجبائية، من خلال التأثير على الوعاء الخاضع للضريبة (بوسبعين، 2010).

2-2- البيئة المهنية: حتى تسهل عملية تطبيق النظام المحاسبي المالي، وجب الاهتمام ب مهنة المحاسبة التي تحاول أن تجد نقطة تلاقي بين هذه التطورات والتغيرات في الإقتصاديات المحلية والعالمية وبين أهم مقوماتها وأكثرها تأثيرا في أداء وكفاءة المحاسبين التي ينبغي أن تعمل بشكل متفاعل ومتربط من أجل رفع أداء وكفاءة المحاسبين وبالتالي إمكانية رفق المستثمرين بمعلومات تكون أكثر وضوحا وعلى درجة من الشفافية تقودهم إلى إتخاذ قرارات رشيدة، لذا كان لتطبيق النظام المحاسبي المالي وقع على مهنة المحاسبة ومختلف والتغيرات التي أحدثت فيها تحت تأثيره وخاصة قانون 10-01. (شريقي، 2012)

2-3- البيئة التعليمية: إن تطبيق النظام المحاسبي المالي له إنعكاسات وآثار على كل الجوانب التي لها علاقة بالمحاسبة وذلك نظرا للتغيرات الجذرية التي حدثت مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني، وهو ما يستدعي ضرورة التكيف مع هذه التغيرات وتحضير البيئة الموافقة لها، حتى تسهل عملية تطبيق النظام المحاسبي المالي، ومن أهم هذه الجوانب التعليم المحاسبي، فالتلازم بين الممارسة المهنية والتعليم أمر في غاية الأهمية لتقديم كفاءات مهنية ذات مستوى عالي. (بن حركو، 2017)

3- الدراسة الميدانية:

3-1- أداة الدراسة: يحتوي الاستبيان على (28) فقرة، وزعت على قسمين: القسم الأول معلومات عامة وقد تضمن هذا الجزء (03) أسئلة. والقسم الثاني: محاور الاستبيان يتضمن هذا القسم على (25) فقرة موزعة على (3) ثلاث محاور:

- **المحور الأول:** الممارسة المهنية في ظل النظام المحاسبي المالي: تضمن 09 فقرة؛
- **المحور الثاني:** التعليم المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي: تضمن 09 فقرات؛
- **المحور الثالث:** التنظيم الجبائي في ظل النظام المحاسبي المالي: تضمن 07 فقرات

3-2- مجتمع الدراسة وعينتها: يتكون مجتمع الدراسة من مختلف الفئات الفاعلية في مجال المحاسبة من مهنيين (خبراء محاسبين، محافظي حسابات ومحاسبين معتمدين). بلغ عدد الإستمارات الموزعة 100 إستمارة بعد إسترجاع الاستمارات تم قبول 78 استمارة للدراسة.

3-3- ثبات الاستبيان: بعد إجراء الاختبار الظاهري للاستبيان، وللتحقق من ثبات أداة الدراسة ونقص هذا إمكانية الحصول على نفس النتائج المتحصل عليها لو تم إعادة توزيعها عدة مرات تحت نفس الشروط والظروف في فترات لاحقة، قمنا باختبار ثبات أسئلة الاستمارة باستعمال (Alpha Cronbach)، حيث بلغت قيمته في جميع محاور الإستبيان 0.775، مما يعني أن الأداة ثابتة وصادقة في قياس ما وضعت لقياسه.

3-4- اختبار الاعتدالية (التوزيع الطبيعي): قبل تحليل البيانات وإختبار الفرضيات، يجب أولا التعرف على خصائص البيانات بكونها تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، بهدف معرفة ماذا سنستخدم في إختبار الفرضيات هل هي الاختبارات المعلمية أو اللامعلمية، وللتأكد سنستخدم إختبار كلموغروف سميرنوف K-S وهنا تكون قاعدة

(H_0) الفرض الصفري: البيانات تتبع التوزيع الطبيعي

(H_1) الفرض البديل: البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي

إذا كانت مستوى معنوية القرار المشاهد أكبر من 0.05 فإننا نقبل الفرض الصفري ونرفض البديل أي ان البيانات تتبع التوزيع الطبيعي. وتطبيق الإختبار على كل عبارات الإستبيان أظهرت نتيجة الإختبار أن قيمة مستوى الدلالة لكل فقرات الإستبيان تساوي 0.502 وهي أكبر (sig>0.05) من مستوى المعنوية 0.05 ومنه نقبل الفرض الصفري الذي يقر على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي وبالتالي يجب استخدام الاختبارات المعلمية عند اختبار الفرضيات.

3-5- خصائص وسمات عينة الدراسة:

كما نلاحظ أن أكبر نسبة هي نسبة المفردات المتحصلين على شهادة اليسانس حيث بلغت 48% أي أكثر من نصف العينة، أما الدراسات العليا فهي بنسبة 17% أما الشهادة المهنية فنسبتها 25% تشكلت من 20 مهني، ونلاحظ ان الخبرة المهنية الأقل من 10 سنوات مثلت أكبر نسبة من عينة الدراسة حيث قدرت ب 72% تكونت اما الخبرة من 10 إلى 20 سنة مثلت 10%، أما الخبرة لأكثر من 20 سنة بلغت 18% تكونت من 18 أكاديمي و38 مهني.

4- نتائج الدراسة الوصفية

4-1- الممارسة المهنية: من خلال النتائج الوصفية المتحصل عليها في الجدول رقم 02 أدناه نلاحظ أنه هناك إجماع لعينة الدراسة بموافقتهم على عبارات المحور الأول الخاص الممارسة المهنية في ظل النظام المحاسبي المالي حيث نجد إتفاق بالإجماع على عبارات المحور والتي تؤكد على أن البيئة المهنية في الجزائر ورغم الإجراءات المتخذة لتكييفها مع النظام المحاسبي المالي لا تزال تعاني من ضعف وقصور في المعرفة المتخصصة لمزاولي المهنة بسبب ضعف التأهيل والتكوين المحاسبي، بالإضافة على نقص المهنيين ذو الكفاءات التي تتوافق مع المقاييس الدولية، كما أن إعادة تنظيم المهنة لم يساهم في التجسيد الفعال للنظام المحاسبي المالي.

أما فيما يخص العبارات الموافقة عليها من قبل عينة الدراسة فقد احتلت العبارة الرابعة "بطء في تطوير مضامين التعليم المحاسبي في الجامعات ومراكز التكوين" المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 4.28 وإنحراف معياري 0.682، أما العبارة الخامسة "نقص المهنيين الذين يتوفرون على كفاءات وفق مقاييس دولية" فقد احتلت المرتبة الثانية بدرجة موافق بشدة من قبل كل فئات العينة بمتوسط حسابي 4.27 وإنحراف معياري 0.658، أما العبارة الثانية "غياب سياسة تكوين حقيقية تعد المحاسب للعمل وفق قواعد المهنة بشكل جيد" فهي في المرتبة الثالثة وبدرجة موافق بشدة من قبل كل فئات العينة وبمتوسط حسابي 4.26 وإنحراف معياري 0.545، أما العبارة السابعة "الإصلاحات وإعادة هيكلة المهنة أدت إلى زيادة الكفاءة بما يخدم المهنة ويسمح لهم بدخول الأسواق العمل الدولية." احتلت المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي 2.55 وإنحراف معياري 0.892 فالعينة المعنية بهذا القانون وهم المهنيين إلتزموا الحياد القريب جدا من عدم الموافقة فهم يرفضون رفضا قاطعا إعادة الهيكلة شكلا وقانونا عند إعلان مشروع قانون 10-01 ورفضه عند الموافقة عليه ولا يزال الرفض إلى غاية الآن.

4-2- التعليم المحاسبي

من خلال النتائج الوصفية المتحصل عليها في الجدول 03 أدناه نلاحظ أنه هناك إجماع لعينة الدراسة بالموافقة على عبارات المحور الثاني الخاص التعليم المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي حيث نجد اتفاق بالإجماع على جميع عبارات المحور والتي تؤكد على أن التعليم المحاسبي في الجزائر يعاني نقائص منها عدم تطابق مناهج تدريسه مع متطلبات سوق العمل في مجال المحاسبة مما يحدث فجوة بين ما يتم تدريسه في الجامعات وما هو معمول به في الواقع العملي، كما أن النظام المحاسبي المالي تم تطبيقه دون التأهيل المسبق وتدريب الأكاديميين وعدم إهتمام الوزارة الوصية بعملية الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني على النظام المحاسبي المالي.

أما فيما يخص العبارات فقد تم الموافقة عليها من قبل الفئات المشمولة بالدراسة فقد احتلت العبارة الثامنة "تم تطبيق النظام المحاسبي المالي دون تأهيل وتدريب الأكاديميين" احتلت المرتبة الأولى بإتجاه موافق بشدة وبمتوسط حسابي 4.27 وإنحراف معياري 0.715، وهذا دليل على عدم إهتمام الوزارة الوصية بعملية الانتقال أو التدريس الحالي للنظام المحاسبي المالي، أما العبارة الخامسة "عدم تطابق مناهج التدريس المعتمدة في الجامعات مع متطلبات سوق العمل في مجال المحاسبة" احتلت المرتبة الثانية بمتوسط 4.23 وإنحراف معياري 0.775، ام العبارتين السابعة والسادسة فقد كان لهما نفس المتوسط الحسابي 3.94 أما العبارة التاسعة "يدرس النظام المحاسبي المالي في الجامعات الجزائرية بالإعتماد على المجهود الشخصي للأساتذة دون برمجة أو توجيه من قبل الوزارة الوصية" المرتبة الثالثة بدرجة موافق بشدة من قبل عينة الدراسة وبمتوسط حسابي 4.21 وإنحراف معياري 0.715، أما العبارة الثالثة "بطء في تطوير برامج ومضامين التعليم المحاسبي في الجامعات بما يساهم في التجسيد الفعال للنظام المحاسبي المالي" احتلت المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي 3.50 وإنحراف معياري 0.965.

4-3- التنظيم الجبائي:

من خلال النتائج الوصفية المتحصل عليها في الجدول 04 أدناه نلاحظ أنه هناك إختلاف بين الفئات المشمولة بالدراسة بموافقتهم على عبارات المحور الثالث الخاص بالتنظيم الجبائي في ظل النظام المحاسبي المالي حيث نجد إتفاق بينهم حول التعديلات التي أجريت في القوانين الجبائية بأنها غير كافية لتحقيق إنسجام بين النظام الجبائي والنظام المحاسبي المالي وأن هناك فروقات مفاهيمية بين النظامين صعب من إنسجامهما، بالإضافة إلى أن هيمنة النظرة القانونية وإحتياجات المصالح الجبائية خلق صعوبة في تطبيق مبدأ أسبقية الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني حيث يعتبر هذا المبدأ من أهم المبادئ التي أتى بها النظام المحاسبي المالي.

أما فيما يخص ترتيب العبارات فقد إحتلت العبارة الثالثة "هيمنة النظرة القانونية وإحتياجات المصالح الجبائية خلق صعوبة في تطبيق مبدأ أسبقية الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني" إحتلت المرتبة الاولى بإتجاه موافق من قبل كل فئات العينة بمتوسط حسابي 4.03 وإنحراف معياري 0.897، والعبارة الأولى "التعديلات التي أجريت في القوانين الجبائية غير كافية لتحقيق إنسجام بين النظام المحاسبي المالي والتنظيم الجبائي" إحتلت المرتبة الثانية بإتجاه موافق بمتوسط 4.01 وإنحراف معياري 0.919 أما العبارة الثانية "هناك فروقات مفاهيمية ونوعية بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي" المرتبة الثالثة بإتجاه موافق من طرف جميع فئات العينة بمتوسط حسابي 3.95 وإنحراف معياري 0.881، أما العبارة السادسة "هناك صعوبة في الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية" إحتلت المرتبة الأخيرة بمتوسط 2.55 وإنحراف معياري 0.989.

5- إختبار الفرضيات

بعد تحليل النتائج الوصفية لمحاور ومجالات الإستبيان، يتم فيما يلي إختبار فرضيات الدراسة من خلال إستخدام إختبار t للعينة الواحدة للحكم على مدى معنوية الفروق بين متوسط عينة الدراسة ككل ومتوسط المجتمع.

H01 لا توجد تحديات في البيئة المهنية تحول دون التطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي

H02 لا توجد تحديات في البيئة التعليمية تحول دون التطبيق السليم للنظام المحاسبي المال

H03 لا توجد تحديات في البيئة الجبائية تحول دون التطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي

إختبار هذه الفرضية نستخدم إختبار (t) على العينة ككل عند مستوى معنوية $(\alpha = 0.05)$ حيث تكون قاعدة القرار

$\text{Sig} < 0.05$ نقبل الفرض البديل

$\text{Sig} > 0.05$ نقبل الفرض الصفري

من خلال نتائج الجدول رقم 05

نلاحظ:

- أن قيمة sig تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 لذا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على: توجد تحديات في البيئة المهنية تحول دون التطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي.

- أن قيمة sig تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 لذا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على: توجد تحديات في البيئة التعليمية تحول دون التطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي.

- أن قيمة sig تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 لذا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على: توجد تحديات في البيئة الجبائية تحول دون التطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي.

5- الخاتمة:

من أجل معرفة واقع وتحديات النظام المحاسبي المالي في الجزائر قمنا بإجراء دراسة ميدانية على عينة من الفاعلين في مجال المحاسبة مكونة من ثلاث فئات أكاديميين (أساتذة جامعين)، مهنيين (خبراء محاسبين، محافظي حسابات ومحاسبين معتمدين) وإطارات في المصالح الجبائية (مفتش مركزي)، وقد تضمن الإستبيان ثلاث محاور: البيئة المهنية، البيئة التعليمية والتنظيم الجبائي، ومن خلال تحليل نتائج الإستبيان وإختبار الفرضيات توصلنا إلى النتائج التالية:

- الفرضية الرئيسية لا توجد تحديات في البيئة المحاسبية الجزائرية تحول دون التطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي غير محققة من خلال إجماع مفردات العينة، حيث هناك تحديات في البيئات الثلاثة المعنية بالدراسة (مهنية، تعليمية وجبائية) تمثلت أساسا

ضعف التأهيل الأكاديمي المعرفة المتخصصة لمزاوولي المهنة كما أن جمود القواعد الجبائية وعدم اعترافها بطرق القياس المبادئ التي أتى بها النظام المحاسبي المالي أدى إلى فروق مفاهيمية ونوعية بن التنظيم الجبائي والنظام المحاسبي المالي.

■ **الفرضية الأولى: لا توجد تحديات في البيئة المهنية تحول دون التطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي غير محققة من** خلال إجماع مفردات عينة الدراسة على أن البيئة المهنية في الجزائر ورغم الإجراءات المتخذة لتكفيها مع النظام المحاسبي المالي لا تزال تعاني من ضعف وقصور في المعرفة المتخصصة لمزاوولي المهنة بسبب ضعف التأهيل والتكوين المحاسبي وغياب سياسة تكوين حقيقية تعد المحاسب للعمل وفق قواعد المهنة بشكل جيد، بالإضافة على نقص المهنيين ذو الكفاءات التي تتوافق مع المقاييس الدولية، كما أن إعادة تنظيم المهنة لم يساهم في التجسيد الفعال للنظام المحاسبي المالي، كما ان إنشاء المعهد الوطني للمحاسبة لن يحدث أي تغيير في عملية تطوير المهنة ومستوى تكوين المهنيين وهذا راجع إلى أن قرار إنشاء المعهد لا يزال حبر على ورق منذ قرار إنشائه في سنة 2010.

■ **الفرضية الثانية: لا توجد تحديات في البيئة التعليمية تحول دون التطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي غير محققة من** خلال إجماع مفردات عينة الدراسة على أن التعليم المحاسبي في الجزائر يعاني نقائص منها عدم تطابق مناهج تدريسه مع متطلبات سوق العم في مجال المحاسبة والتدريس بالطريقة التقليدية مع التركيز على الجانب النظري فقط وإعمال الجانب التطبيقي مما يحدث فجوة بين ما يتم تدريسه في الجامعات وما هو معمول به في الواقع العملي، كما أن النظام المحاسبي المالي يدرس في الجامعات الجزائرية بالإعتماد على المجهود الشخصي للأساتذة دون برمجة أو توجيه من قبل الوزارة الوصية، خاصة وأن النظام المحاسبي المالي تم تطبيقه دون التأهيل المسبق وتدريب للأكاديميين وعدم إهتمام الوزارة الوصية بعملية الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني على النظام المحاسبي المالي. وضعف البرامج التكوينية وبطء في تطويرها وعدم مواكبتها لمعايير المحاسبة الدولية؛

■ **فرضية الثالثة: لا توجد تحديات في البيئة الجبائية تحول دون التطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي غير محققة من** خلال إجماع مفردات عينة الدراسة على أن التعديلات التي أجريت في القوانين الجبائية بأنها غير كافية لتحقيق إنسجام بين النظام الجبائي والنظام المحاسبي المالي وأن هناك فروقات مفاهيمية بين النظامين صعب من إنسجامهما، بالإضافة إلى أن هيمنة النظرة القانونية وإحتياجات المصالح الجبائية خلق صعوبة في تطبيق مبدأ أسبقية الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني حيث يعتبر هذا المبدأ من أهم المبادئ التي أتى بها النظام المحاسبي المالي.

بناء على النتائج المتوصل إليها من خلال هذا البحث إرتأينا تقديم عدد من الإقتراحات يمكن ذكرها فيما يلي:

- تعديل وتطوير مواضيع المعرفة المحاسبية في مناهج التعليم المحاسبي من خلال دراسات لمتطلبات سوق العمل في البيئة المحلية والمهارات المطلوبة والمتوقعة من قبل المحاسبين وإدخالها في مواضيع ومناهج التدريس، لأجل الحصول على خريجين متمتعين بالمهارات المهنية قادرين على تلبية متطلبات البيئات التي سيعملون بها سواء كانت بيئة داخلية أو خارجية وذلك من خلال تبني معايير التعليم المحاسبية الدولية.
- ضرورة تكثيف الأبحاث في مجال المحاسبة على مستوى مخابر البحث العلمي؛
- ضرورة إصلاح نظام التعليم والتكوين المحاسبين ليتماشى مع النظام المحاسبي المالي؛
- ضرورة وجود برامج فعالة لمراقبة جودة الأداء المهني في مكاتب المحاسبة؛
- ضرورة وجود تبادل المعلومات بين المؤسسة والجامعة لمعرفة المهارات نوعية المطلوبة لسوق العمل في مجال المحاسبة.
- عمل إتفاقيات بين الجامعة والمكاتب المهنية لتأهيل خريجي الجامعات وتقريبهم أكثر من الواقع.
- ضرورة مشاركة المنظمات المهنية الوطنية في التنظيمات الدولية التي تعنى بشؤون المحاسبة من أجل الاستفادة من الخبرات الدولية لخدمة المصالح الوطنية.
- ضرورة تعديل النظام المحاسبي المالي بما يتماشى والتغيرات التي حدثت وستحدث في معايير المحاسبة الدولية.

- العمل على وضع معايير محاسبة جزائرية تتلاءم مع بيئتها المحاسبية وذلك بإشراك كافة الفاعلين في مجال المحاسبة (مهنيين، أكاديميين، جهات حكومية).

7- قائمة المراجع

cerille, m. (2008). *comptabilité générale de l'entreprise instruments et procédures*. bruxelles belgique: boeck et larcier.

1. القانون 07-11. (25 نوفمبر 2007). المتضمن النظام المحاسبي المالي. *الجريدة الرسمية الجزائرية*.
2. القرار المؤرخ في 26 جويلية. (2008). يحدد قواعد التقييم المحاسبي ومحتوى الكشوفات المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها. *الجريدة الرسمية الجزائرية*.
3. تسعديت بوسعين. (2010). أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على النظام الجبائي الجزائري. *المدرسة العليا للتجارة الجزائر*.
4. عمر شريقي. (2012). التنظيم المهني للمراجعة دراسة مقارنة بين الجزائر تونس والمملكة المغربية. كلية الإقتصاد جامعة البلدة الجزائر.
5. غنية بن حركو. (2017). تحديات تطبيق النظام المحاسبي المالي في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية دراسة تحليلية. جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2 الجزائر.
6. قنديل بن توتة. (2011). متطلبات تكييف النظام الجبائي الجزائري لمسايرة النظام المحاسبي المالي. كلية الإقتصاد جامعة شلف الجزائر.

الملاحق

الجدول 01: خصائص وسمات العينة

المجموع	النسبة %	التكرار	المتغير	
78	48%	38	ليسانس	المؤهل العلمي
	10%	8	ماستر	
	17%	14	دراسات عليا	
	25%	20	شهادة مهنية	
78	5%	4	خبير محاسب	المسمى الوظيفي
	58%	45	محافظ حسابات	
	37%	29	محاسب معتمد	
78	72%	56	أقل من 10 سنوات	الخبرة
	10%	8	من 10 إلى 20 سنوات	
	18%	14	أكثر من 20 سنة	

المصدر: مخرجات برنامج spss

الجدول 02: المحور الأول اتجاه أفراد العينة حول الممارسة المهنية في ظل النظام المحاسبي المالي

الترتيب	الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات	رقم
1	موافق بشدة	0.682	4.28	بطء في تطوير مضامين التعليم المحاسبي في الجامعات ومراكز التكوين.	4
2	موافق بشدة	0.658	4.27	نقص المهنيين المحاسبين الذين يتوفرون على كفاءات وفق مقاييس دولية.	5
3	موافق بشدة	0.545	4.26	غياب سياسة تكوين حقيقة تعد المحاسب للعمل وفق قواعد المهنة بشكل جيد.	2

3	ضعف التأهيل النظري والتطبيقي للمحاسب إنعكس سلبا على أداء المحاسب المهني.	4.24	0.793	موافق بشدة	4
1	تعاني مهنة المحاسبة قصور كبير فيما يخص المعرفة المتخصصة لمزاوي المهنة، خاصة فيما تعلق بمعايير المحاسبة الدولية.	4.17	0.710	موافق	5
6	إعادة تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر لم يساهم في التجسيد الفعال للنظام المحاسبي المالي.	3.44	1.534	موافق	6
8	منح الإعتماد من طرف الوزارة الوصية فقط حسب قانون 01-10 يضمن مستوى أعلى لمزاوي المهنة.	3.28	1.161	محايد	7
9	إنشاء المعهد الوطني للمحاسبة لن يحدث أي تغيير في عملية تطوير المهنة ومستوى تكوين المهنيين.	3.14	1.276	محايد	8
7	الإصلاحات وإعادة هيكلة المهنة أدت إلى زيادة الكفاءة بما يخدم المهنة ويسمح لهم بدخول الأسواق العمل الدولية.	2.55	0.892	غير موافق	9
	المجال	3.73	0.606	موافق	

المصدر: مخرجات برنامج spss

الجدول 03: المحور الثاني اتجاه أفراد العينة حول التعليم المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي

رقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	الترتيب
8	تم تطبيق النظام المحاسبي المالي دون تأهيل وتدريب الأكاديميين.	4.27	0.715	موافق بشدة	1
5	عدم تطابق مناهج التدريس المعتمدة في الجامعات مع متطلبات سوق العمل في مجال المحاسبة.	4.23	0.772	موافق بشدة	2
9	يدرس النظام المحاسبي المالي في الجامعات بالإعتماد على المجهودات الشخصية للأساتذة دون توجيه من قبل الوزارة.	4.21	0.715	موافق بشدة	3
7	التعليم المحاسبي في الجزائر لا يزال يدرس بالطريقة التقليدية والتركيز على الجانب النظري فقط مع إهمال الجانب التطبيقي.	3.94	0.944	موافق	4
6	هناك فجوة بين ما يتم تدريسه في الجامعات وما هو معمول به في الواقع العملي.	3.94	1.188	موافق	5
4	التعليم المحاسبي والمالي تشوبه جملة من الثغرات التي تنقص من فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي.	3.92	0.679	موافق	6
2	ضعف البرامج التكوينية وعدم مواكبتها لمعايير المحاسبة الدولية.	3.76	0.724	موافق	7
1	الجامعة الجزائرية غير قادرة على تأهيل طلبتها بمعايير المحاسبة الدولية.	3.54	0.833	موافق	8
3	بطء في تطوير برامج ومضامين التعليم المحاسبي في الجامعات بما يساهم في التجسيد الفعال SCF.	3.50	0.964	موافق	9
	المجال	3.92	0.488	موافق	

المصدر: مخرجات برنامج spss

الجدول 04: المحور الثالث الاتجاه أفراد العينة حول التنظيم الجبائي في ظل النظام المحاسبي المالي

رقم	العبارات	المتوسط	الانحراف	الاتجاه	الترتيب
3	التعديلات التي أجريت في القوانين الجبائية غير كافية لتحقيق إنسجام بين SCF والنظام الجبائي.	4.03	0.897	موافق	1

2	موافق	0.919	4.01	1	هناك فروقات مفاهيمه ونوعية بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي.
3	موافق	1.054	3.51	2	هيمنة النظرة القانونية وإحتياجات مصلحة الضرائب خلق صعوبة في تطبيق مبدأ أسبقية الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني.
4	موافق	1.137	3.18	4	عدم إعتراف لمصالح الضرائب لا تعترف ببعض مصاريف حيازة الأصول التي يعترف بها النظام المحاسبي المالي.
5	غير موافق	0.986	2.59	7	صعوبة إعادة تقييم الأصول بقيمتها العادلة تكمن في مدى إعتراف مصالح الضرائب بها.
6	غير موافق	1.213	2.55	5	النظام المحاسبي المالي لا يستجيب لإحتياجات المصالح الجبائية.
7	غير موافق	0.989	2.55	6	هناك صعوبة في الإنتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية
	محايد	0.546	3.20		المجال

المصدر: مخرجات برنامج spss

الجدول رقم 05: نتائج اختبار t لمحاور الإستبيان

القرار	القيمة الإحتمالية Sig	متوسط الفروق MEAN DEFFERENCE	درجات الحرية DF	القيمة المحسوبة T	
قبول الفرض البديل	0.000	0.78362	77	25.718	المحور الأول
قبول الفرض البديل	0.000	0.87263	77	26.621	المحور الثاني
قبول الفرض البديل	0.000	0.4236	77	12.208	المحور الثالث

المصدر: مخرجات برنامج spss